الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي

جـــــــــــامـــــــــعـــــــــــــة المستقبل

كلية العلوم الادارية

المخاطر المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية اليمنية

بحث مقدم استكمالا للحصول على درجة البكالوريوس في مالية ومصرفية

إعداد الطلاب/

افنان عادل القباطي

سوسن ياسين ردمان

سهام عبده غالب

عائشة حسن النويرة

على نبيل الصيرفي

تحت إشراف الدكتور

إسماعيل الجيلاني

خالد العليمي

2020

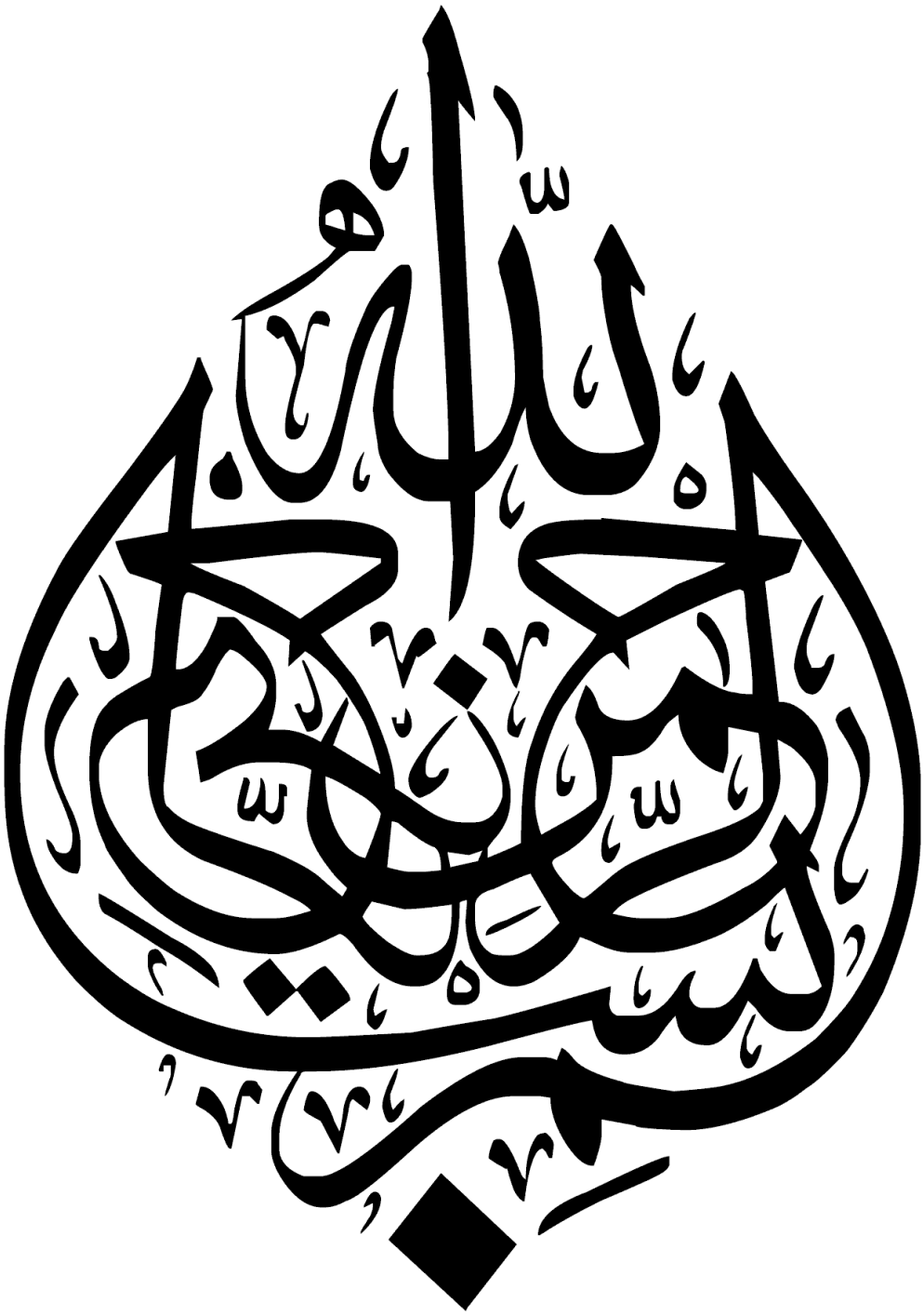

قال تعالى:

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

سورة طه:114

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامه ...نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ...

الى وطننا الحبيب ...

الى من يسعدن قلوبنا بلقياهن واراض الحب الاتي ينبتن ازكى الازهار وينابيع الصبر والتفاؤل والامل اليكن امهاتنا الغاليات ..

الى اسنادنا ومن كانوا لنا عوناً في طريقنا وانعموا علينا بالعطاء اليكم آبائنا الاعزاء..

الشكر لله عز وجل الذي أنار لنا الدرب وفتح لنا أبواب العلم وأمدنا بالصبر والإرادة...

ونقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لمن حملوا اقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ..إليكم

الدكاترة الافاضل...

والشكر للمحكمين الافاضل لجنتنا الذين قاموا بإرشادنا وباخص الذكر الدكتور إسماعيل الحيلاني

والشكر لكل من ساعد على إثمار هذا البحث وقدم لنا العون وزودنا بالمعلومات اللازمة لإثمار البحث وكما

نشكر جميع كادر جامعة المستقبل من أكاديميين ودكاترة وعمادة الجامعة .

ملخص البحث :

هدف الباحثين من اجراء هذا البحث التعرف على اثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية وقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي في اجراء خطوات البحث ولتحقيق هدف البحث قام الباحثين باستخدام اداة الاستبانة للبحث وقد حدد مجتمع البحث البنوك التجارية العاملة في امانة العاصمة صنعاء ومن ثم تمثلت عينة البحث في العاملين والموظفين في بنك اليمن والكويت والبنك العربي وقد توصل الباحثين إلى العديد من النتائج من اهما :

- تتخذ إدارة البنك الضمانات والشروط عند منح القروض لتخفيض تكاليف مخاطر الائتمان
- هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين (المخاطر المالية) و(الربحية)، فقد بلغ معامل الارتباط (0.350) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.122) من التباين/ التغيرات في الربحية. مما يشير إلى أن (0.122) من الربحية ناتج عن المخاطر المالية تستخدم ادارة البنك في استراتيجيتها الهندسة المالية لابتكار حلول لمخاطر الائتمان
- تعدد مصادر السيولة يقلل من مخاطر ها في البنك.
- بقاء السيولة الفائضة في البنك تؤثر على ربحية البنك
- تتخذ ادارة البنك الاجراءات الاحتياطية في حالة عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم

ومن ثم وضع الباحثين العديد من التوصيات من اهما :

1- حث البنوك التجارية اليمنية التقليل من مخاطر سعر الفائدة من خلال وضع أنظمة قياس مخاطر سعر الفائدة وتقييم أثر التغير في سعر الفائدة.

2- على البنوك التجارية اليمنية التقليل من مخاطر السيولة من خلال الموازنة بين تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات.

الفهـــــــــــــرس

م	الموضوع	رقم الصفحة
	الآية	
	الاهداء	
	الشكر والتقدير	
	الفهرس	
	الفصل الاول : الاطار النظري للبحث	**1**
	المبحث الاول : خطة البحث	1
	المقدمة	1
	مشكلة البحث	2
	اهداف البحث	3
	فرضيات البحث	4
	اهمية البحث	5
	منهجية البحث	5
	مجتمع البحث	6
	عينة البحث	6
	مصطلحات البحث	7
	المبحث الثاني : الدراسات السابقة	8
	التعليق على الدراسات السابقة	11

	الفصل الثاني : الاطار النظري للبحث	**13**
	المبحث الاول : مفهوم المخاطر المصرفية	14
	المبحث الثاني : انواع المخاطر المصرفية وادارتها وطرق قياسها	20
	الفصل الثالث : القطاع المصرفي اليمني	**31**
	المبحث الاول : ماهية البنوك التجارية ووظائفها	33
	المبحث الثاني: مصادر أموال البنوك التجارية	36
	المبحث الثالث : نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره	38
	المبحث الرابع : الربحية	42
	الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	**48**
	المبحث الاول : منهجية واجراءات البحث	49
	المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج	57
	الاستنتاجات	70
	التوصيات	71
	المراجع	72
	الملاحق	74

الفصل الاول

الاطار العام للبحث

المبحث الاول

خطة البحث

المقدمة:

نظراً لما يقوم به الجهاز المصرفي ويلعبه من ادوار مهمة وعظيمة، لعل من أبرزها قيامه

بدور الوسيط المالي بين المستثمرين والمدخرين، لذا فانه يعتبر العمود الفقري في اقتصاديات الدول باختلاف أحجامها، مما يتوجب على القطاع المصرفي القيام بدور محوري بتأمين مساندة أكبر للاقتصاد في مسار تعزيز مصادر نموه التقليدية، والبحث عن مصادر نمو جديدة، والتوسع في تمويله لكافة القطاعات الاقتصادية.

ويمثل الهدف الأساسي للبنوك التجارية شأنها شأن المنشاة الأخرى في تعظيم أرباحها، وذلك بتعظيم ثروة الملاك وبزيادة الربحية، من خلال قيام البنك بالاستثمار في أصول تدر أكبر عائد في ظل تحمل أدنى مستوى من المخاطر، ويتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أن يقوم المديرون بعملية تقييم العوائد المتوقعة والمخاطر التي قد يتحملها البنك.

ويمكن للبنك أن يوجه أمواله إلى استثمارات تدر عائداً مرتفعاً، غير أن مثل هذه الاستثمارات عادة ما تتعرض لمخاطر كبيرة قد ينجم عنها خسائر رأسمالية لا يستطيع البنك تحملها .ومن خلال الوظائف التي تقوم البنوك التجارية فإنها تتعرض إلى مخاطر مصرفية والتي من شأنها أن تؤثر على تحقيق الهدف الأساسي في تعظيم الربحية.

استطاعت المصارف التجارية اليمنية أن تسهم إلى حد ما في تمويل المشاريع الاستثمارية في

مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث قامت بتمويل العديد من المشاريع التنموية، ولكن هناك العديد من المعوقات التي تواجهها المصارف في تمويل المشاريع في مختلف القطاعات لعل أهمها المخاطر.

وتأتي هذه الدراسة لتحليل أثر المخاطر المصرفية(مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان) على ربحية البنوك التجارية اليمنية

لذا سنقوم في هذا البحث بدراسة أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية.

قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل التمهيدي يتضمن الإطار المنهجي للدراسة ومراجعة الدراسات السابقة كما يتضمن الفصل الأول البنوك التجارية ووظائفها ومصادر الأموال وكذا نشأة الجهاز المصرفي اليمني، أما الفصل الثاني فيتحدث عن المخاطر المصرفية ومفهومها، ومن ثم الفصل الثالث والذي يتناول منهجية البحث ومن ثم الفصل الرابع تحليل ومناقشة النتائج.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة هذا البحث في تحديد أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية وما هي

أنواع المخاطر المصرفية الأكثر تأثيرا على ربحية البنوك.

وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

١-ما أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية؟

وتتفرع من السؤال الرئيس السابق عدة اسئلة فرعية على النحو التالي:

٢-ما هي أثر مخاطر رأس المال على ربحية البنوك التجارية اليمنية؟

٣-ما هي أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية البنوك التجارية اليمنية؟

٤-ما هي أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية اليمنية؟

٥-ما هي أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية اليمنية؟

أهداف البحث

هناك العديد من المخاطر المصرفية (مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان) التي تتعرض لها البنوك التجارية والتي تؤثر على الأداء المصرفي مما ينعكس ذلك على هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم الربحية، وانطلاقاً من ذلك يهدف هذا البحث إلى-التعرف على المخاطر المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة (2019-2020م) من خلال دراسة وتحليل ما يلي- :

١-تحديد أثر المخاطر المصرفية مجتمعة على ربحية البنوك التجارية اليمنية.

٢-تحديد أثر مخاطر رأس المال على ربحية البنوك التجارية اليمنية.

٣-تحديد أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية البنوك التجارية اليمنية.

٤-تحديد أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية اليمنية.

٥-تحديد أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية اليمنية.

٦-التوصل الى عدد من التوصيات في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر راس المال التي من الممكن ان تساعد البنوك التجارية على تحقيق أفضل العوائد عند المستوى الملائم من المخاطر.

فرضيات الدراسة

استنادا إلى مشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية- :

الفرضية الرئيسة:

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وربحية البنوك التجارية اليمنية.

الفرضية الفرعية:

1– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية البنوك التجارية اليمنية.

٣–لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وربحية البنوك التجارية اليمنية.

٤–لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية اليمنية.

٥–لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمانية وربحية البنوك التجارية اليمنية.

أهمية البحث

تتمثل اهمية البحث من ناحيتين (علمية وعملية) على النحو التالي :

الاهمية العلمية:

1- تأتي أهمية هذا البحث في كونه يتناول دراسة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف التجارية اليمنية (مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، ومحاولة تحديد أثرها على ربحية البنوك خلال الفترة (2019–2020م):

2–تعتبر من الدراسات الحيوية في المجال المصرفي.

3–اثراء لما يوجد في المكتبات في المجال المصرفي.

الأهمية العملية:

2- تعتبر من الدراسات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية.

3- تساعد البنوك التجارية على تلافى المخاطر التي تؤثر على ربحتها.

4- 3-ركزت الدراسة على قطاع مهم في الاقتصاد اليمني وهو البنوك التجارية.

منهجية البحث:

سوف يقوم الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي: حيث ان المنهج الوصفي: يقوم على دراسة الظواهر كما في الواقع، والتعبير عنها بشكل كمي او كيفي بما يوضح حجم الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى او بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها. (قدي،2009,50).

ويعتبر المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للمخاطر المصرفية ومن ثم تحليلها عن طريق توزيع استمارات استبيان على عينة الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية في تحليلها.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع البحث في البنوك التجارية العاملة في (بنك اليمن والكويت، والبنك العربي) .

عينة الدراسة

تم اخذ عينة عشوائية من موظفي ادارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في امانة العاصمة صنعاء .

حدود الدراسة

الحدود المكانية : اجريت خطوات هذا البحث في امانة العاصمة صنعا(بنك اليمن والكويت، وبالبنك العربي)

الحدود الزمانية: اجريت خطوات هذا البحث في العام (2020/2019م)

الحدود البشرية: موظفي بنك اليمن والكويت-وموظفي البنك العربي.

الحدود الموضوعية: أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية

مصادر البحث :

تتمثل مصادر البحث بمصدرين رئيسيين (ثانوية ، أولية) على النحو التالي

أولا: مصادر ثانوية:

من الكتب والدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية والمجلات العلمية والمراجع والاحصائيات.

ثانيا: مصادر أولية:

تم تصميم الاستبيان .

مصطلحات الدراسة

المخاطر: هي إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. (جهاد،2012، 3).

أيضا تعرف بانها: احتمالية تعرض البنك الى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. (الدانى،2016، 235).

المخاطر المصرفية: تعرف بانها: عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها او في نسبتها الى راس المال المستثمر الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا الى عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية. (غانية،2015 ،11).

الربحية: تعرف الربحية بانها: قدرة البنك على منح المستثمرين عائدا على استثماراتهم، وتعبر عن العلاقة بين الأرباح المتحققة والاستثمارات التي أدت الى تحقيق هذه الأرباح. (ضاهر. والخنيسة،2015 ،342).

القطاع المصرفي: هو جزء من الاقتصاد المخصص لحيازة الأصول المالية للآخرين، واستثمار تلك الأصول المالية كرافعة لخلق المزيد من الثروة، وتنظيم تلك الأنشطة من قبل الوكالات الحكومية. (غانية،2015 ،11).

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

حصل الباحثين على العديد من الدراسات التي تتحدث عن المخاطر المصرفية نستعرضها على النحو التالي

1-دراسة (بن رحمون وبوحفص،2018م)، بعنوان: التأصيل النظري للحكومة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية:

هدفت الدراسة الى التعرف على أنواع المخاطر المصرفية التي تحيط بالقطاع المصرفي. وركزت هذه الدراسة على الجانب النظري لمختلف متغيرات الدراسة المتمثلة في المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق بالإضافة الى المتغير الثاني بالحكومة المصرفية وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج عده أهمها: هنالك العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية ويجب ان يولى لكل منها اهتمام منفرد

ويكمن دور إدارة المخاطر في التقليل من العمليات والانشطة الغير مدروسة وتوقع المخاطر المحتملة ، تنفيذ الإجراءات كلها لمواجهة المخاطر التي من شانها ان تقلل من إمكانية حدوث خسائر.

2-دراسة (السوق،2017م)، بعنوان: أثر المخاطر المصرفية في كفاية راس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا "دراسة حالة" بنك بيبلوس:

هدفت الدراسة الى التعرف على أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية مثل مخاطر راس المال، الائتمان ، التشغيل ، والسيولة ، واستخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة وذلك باستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط باستخدام برنامج التحليل الاحصائي(spss19) خلال المدة الزمنية من(2009-2014)، وكانت بيئة التطبيق تتمثل في البنك بيبلوس بسورية، وتوصلت الى النتائج عدة منها: وجود علاقة طردية قوية بين مخاطر راس المال كفاية راس المال، وجود علاقة طردية قوية بين مخاطر الائتمان وكفاية راس المال ،وأيضا وجود علاقة طردية بين مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وكفاية راس المال، تعد المخاطر المصرفية من المحددات الأساسية المؤثرة في نسبة كفاية راس المال ، ومؤشر مهم الى ضرورة زيادة معدل كفاية راس المال بما يتلاءم مع المخاطر المحيطة بالبنك موضع الدراسة.

3-دراسة(Asare,2015) بعنوان: The Impact of credit Risk on profitability of some selected Bans In Ghana:

هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين مخاطر الائتمان وربحية بعض البنوك التجارية في غانا، وشملت الدراسة عينة مكونة من سبعة بنوك خلال المدة من(2005_2013م)،

واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين بالإضافة الى قياس نسبة القروض الغير عاملة الى اجمالي القروض.

وتوصلت الدراسة الى النتائج عدة منها: ان هناك عدة محددات داخلية وخارجية توثر على ربحية البنوك، وان القروض المتعثرة ترتبط ارتباطا سلبيا بالربحية، أيضا ان نسبة القروض والسلفيات لها أهمية كبيرة في ربحية البنوك.

4- دراسة لـــ (Hanna Westman، 2009) بعنوان المقارنة الربحية والمخاطر في المصارف التجارية ومصارف التوفير والمصارف التعاونية:

هدفت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي :هل يعتقد بأن مصارف التوفير والمصارف التعاونية هي أقل ربحية من المصارف التجارية ومن ناحية أخرى فان حوافز تحمل المخاطر هي أقل، وكانت عينة الدراسة مكونة من ١٤ مصرف من الدول الأوروبية، وجد أن الربحية والمخاطر لمصارف التوفير والتعاونية تختلف عن التي تخص المصارف التجارية وأن هذه الاختلافات تعتمد على خصائص مجموعة المقارنة .واقترحت نتائج هذه الدراسة أن مصارف الادخار والمصارف التعاونية لا يتوجب معاملتها كمجموعتين متجانستين من المصارف.

5- دراسة لـــ (Jacob Paroush) (2009) بعنوان العلاقة بين الربحية ورأس المال والمخاطر :المصارف التجارية مقابل مصارف التوفير /الرهون العقارية

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين رأس المال والربحية والمخاطر في مصارف الولايات المتحدة

التجارية مقابل مصارف التوفير /الرهون العقارية للفترة من الربع الأول من عام ١٩٩٥ – الربع الرابع من عام ٢٠٠٦ .وبإتباع فروت وستين (١٩٨٨) فإنه يتم التميز بين قطاعي

الأعمال المصرفية هذين بواسطة محافظ قروضها مع ربحية غير مستقرة من معدلات التعثر المرتبطة بمصارف التوفير/الرهون العقارية .فإن نتائج هذه الدراسة وضحت وجود فروق جوهرية بين القطاعين المصرفي فالمصارف التجارية تتسم بارتفاع معدلات المخاطر الائتمانية والربحية للمصارف التجارية مقارنة بالتوفير/ العقارية، كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين المخاطر والربحية في المصارف التجارية وكذا بين المخاطر ورأس المال في مصارف التوفير /الرهون العقارية.

6-دراسة لما عمر -2004 بعنوان " :المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية - 2002 م (٢ - للبنوك التجارية الأردنية " للفترة 1988

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حصة المصارف التجارية الأردنية من التسهيلات الائتمانية

ومحددات هذه التسهيلات والتعرف على أهم مؤشرات المخاطر المصرفية ومدى علاقتها بتعثر

القروض والعلاقة بين المخاطر المصرفية والتسهيلات الائتمانية والتعرف على أهم أساليب إدارة

المخاطر وأساليب التحوط ضد بعض هذه المخاطر.

وقد تم تحديد عينة الدراسة على أربعة بنوك تجارية أردنية وهي البنك العربي والبنك الأهلي الأردني وبنك القاهرة عمان وبنك المؤسسة المصرفية وقد تم اختيار هذه البنوك من خلال تقسيم البنوك التجارية بحسب موجوداتها إلى فئات وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك تفاوت في تأثير المخاطر المصرفية على التسهيلات الائتمانية .

- وجود علاقة عكسية بين كلا من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وبين حجم التسهيلات الائتمانية لدى بنك القاهرة عمان.
- وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة وبين حجم التسهيلات الائتمانية لدى بنك المؤسسة
- العربية المصرفية.
- وجود علاقة طردية بين مخاطر رأس المال وبين حجم التسهيلات الائتمانية لدى بنك بنك
- القاهرة عمان ولدى بنك المؤسسة العربية المصرفية.

التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع المخاطر المصرفية والربحية في البنوك التجارية، حيث تم دراسة أنواع المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي بشكل عام مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر الفائدة ومخاطر سعر الفائدة وغيرها من أنواع المخاطر، في حين ركزت بعض الدراسات على نوع واحد من المخاطر مثلا مخاطر الائتمان وعلاقة هذه المخاطر سواء اكانت مجتمعة او منفردة على المتغيرات مختلفة منها درجة الأمان والربحية وقرارت منح الائتمان وأيضا كفاية راس المال.

1- ما يميز هذه الدراسة أن الدراسات السابقة المشار إليها ركزت على بعض المتغيرات التي تمت دراستها ولم تتضمن أي منها جميع المتغيرات والأبعاد التي تناولتها هذه الدراسة.

2- تتميز هذه الدراسة باحتوائها على عدد من المخاطر المصرفية و التي تعتبر بمثابة المخاطر المالية والرئيسية التي تتعرض لها البنوك التجارية بشكل عام وأثرها على الربحية.

3- تناولت هذه الدراسة أربعة مخاطر رئيسية، مخاطر كلا من السيولة، الائتمان، الفائدة، رأس المال) حيث تناولت لتحديد أثر كل نوع من المخاطر على حده سعياً من الباحث لان تكون هذه الدراسة شاملة ما أمكن.

الفصل الثاني

الاطار النظري للبحث

المبحث الأول: المخاطر المصرفية المفهوم والأسباب والعوامل

المبحث الثاني: أنواع المخاطر المصرفية وادارتها وطرق قياسها

المبحث الأول

المخاطر المصرفية المفهوم والأسباب والعوامل

تمهيد:

يعتبر موضوع المخاطر المصرفية من اهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية. في اعقاب الازمات المالية والمصرفية التي عصفت في العالم.

حيث اثارت هذه الازمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المسؤولين المصرفيين وذلك على المستوى المصرفي الدولي، حيث اتضح ان اهم تلك الأزمات المالية المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي تواجها البنوك من ناحية أخرى بالإضافة الى تزايد سرعة خطى العولمة المادية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوي العالمي والذي استتبعه استحاث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية.

وباعتبار البنوك من المنشاة ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف اشكالها في وقت واحد فان المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات، والتي تصنف الى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديده بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم او التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها (صالح وفريده،2007، ص65).

لذلك فقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف الى إدارة المخاطر المصرفية، حيث بدأت البنوك بوضع برامج وسياسات وانشاء إدارات خاصة لإدارة المخاطر تساهم في الحد من المخاطر التي تواجه البنوك، حيث يمكن القول ان التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتقيمها وادارتها هي العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها.

أولا : مفهوم الخطر:

لقد تعددت تعاريف الخطر ومن اهم التعاريف المتداولة نجد:

أ-لغة: ان كلمة مخطر مستوحاة من مصطلح لاتيني والذي يدل علىrisque rescere اى الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع. (لطيفة،2012،ص2)

ب-اصطلاحا: هو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع او الضرر حيث يكون هذا الأخير اما تدهورا او خسارة. (موسى 2007،ص22)

-كما تعرف المخاطرة على انها احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية او الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الاجل القصير او الطويل (بلعجوز،2010، ص2)

-كما يعرف الخطر على انه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لمن وقع عليه، خسارة او ضرر مادي او معنوي. فهو غالبا ما يقترن بالحظ والصدفة-كما يقال "الحياة مخاطرة ومجازفة-"اما عواقب الخطر قد كون معتبرة تؤدي الى دمار وخراب. ولتفادي هذه العواقب، تلجا المؤسسات الاقتصادية، بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر، الى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر) ضمانات، تأمينات ،2000(lecture)

ج-**الخطر المصرفي او البنكي:** لقد تعرض الكثير من المهتمين الى تعريف الخطر المصرفي، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمى اليها كل باحث، والهدف الذي يسعى الى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها الى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء لتحديد مفهوم المخاطرة سنتعرض للبعض هذه التعاريف كما يلي:

1-يعرف فوغانا المخاطرة بانها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع.

ومنه يمكن الوصول الى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية كما يلي: تعرف المخاطرة بانها احتمالية تعرض البنك الى الخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. أي ان هذا التعريف والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الاثار البنكية الناجمة عنAUDITEURS يشير الى وجهة نظر المراجعين احداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على تحقيق اهداف البنك وتنفيذ استراتيجيته (عادل،2012، ص32)

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف المخاطرة على انها الاثار غير المواتية الناشئة عن احداث مستقبلية متوقعة او غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

ومن المعروف انه لا يمكن محو المخاطر تماما عن الوجود المصرفي غير ا اعداد نظام سليم وتحديد واضح للمخاطر المحيطة بالأنشطة البنكية وكذا تسيير عقلاني لها، فكل ذلك يساهم في التخفيض من حدة العمليات الخطيرة في البنوك، وغليه لابد من التحكم في نظام المعلومات بحيث يضمن التنفيذ التصحيح للعمليات ويعطى إمكانية تقدير المخاطر المتخذة فيها. ولا شك ان وضع نظام يحمي البنوك من الانحرافات والاخطاء يستدعى تحمل تكاليف معتبرة. تجنيد وسائل مادية وبشرية متخصصة، بهدف ضمان حماية نسبية من المخاطر.

ثانيا: أسباب زيادة المخاطر المصرفية:

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية الى العوامل الاتية (فيلالى 2011،ص2)

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل الى المخاطر لتحقيق اقصى عائد على راس المال المستثمر وكسب اكبر حصة ممكنة في السوق.

- اتساع اعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الاعمال التقليدية الى أسواق المال مما أدى الى تعرضها الى أزمات السيولية، بالإضافة الى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضخم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

ثالثا: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، والتي يتوقع لها ان تستمر لسنوات أخرى قادمة، وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها اثارا مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي (فرج، مرجع سابق،ص61):

1. التغيرات التنظيمية والإشرافية:

فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة وراس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الامر الذي كان له اثار إيجابية في المخاطر.

2. عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار أسعار الفوائد، والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على اثر انهيار اتفاقية الى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها،

الى الاسواق bretton woods المالية، اما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات، او لتحقيق أرباح منها ، الامر الذي أدى الى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق . كما أدى عدم استقرار، والحاجات التي نتجت عنها، الى ابتداع المصارف. لمثل هذه الشركات العديدة من أدوات التغطية المستقبلية. وقد كان ابداع المصارف في هذا المجال، وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية، دليلا على براعة المؤسسات المصرفية، وقدرتها على التعامل مع متغيرات. لكن هذا الابداع نفسه أدى الى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت الى مخاطر المصارف.

3. المنافسة:

من مزايا المنافسة اجبارها للمنافسين على تقديم افضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما انها تقوم بمكافأة الأفضل بين المنافسين. ولا شك في ان للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية الى حدود قصيرة.

4. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف الى مخاطر العمل المصرفي. وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف، بمبلغ 1,5 مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالميةbp التي تعهدت بتغطية اصدار اسهم شركة1987، أوضح مثال على مدى اثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

5. التطورات التكنولوجيا:

من العوامل التي اثرت إيجابيا في تعرف مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، وادارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعرف مخطرها، وادارتها بطريقة افضل، الى جانب تمكينها من ادخال منتجات جديدة مثل

الدفع الالكتروني، وإدارة النقد. الا ان هذه التطورات خلقت في الوقت التي كانت ثمرة استعمال أنظمة ،(settlement risk) نفسه، مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات الدفع الالكتروني.

ثالثا: مصادر الخطر في المصارف التجارية:

تواجه المصارف بالمخاطر لأسباب تنتج، اما عن عناصر في جانبي ميزانياتها، مثل نوعية محفظتها من الاستثمارات والقروض ، او عن طلب مفاجئ على سحب كميات كبيرة من الودائع، او لأسباب تتعلق بعناصر خارج الميزانية ، او نتيجة هذه العوامل معا. ومع ان سلامة الأجهزة المصرفية كانت دائما محط اهتمام الإدارة ، والأجهزة الرقابية، والسلطات المالية والرقابية، والمودعين، والفعاليات الاقتصادية المختلفة على مدى السنوات ، لكن لوحظ موخرا تزايد كبير في الاهتمام بسلامة المصارف، خاصة في مطلع الثمانينات التي بدأت تشهد تزايدا مهما في حالات اخفاق المصارف خاصة في الولايات المتحدة الامريكية. وعند دراسة أسباب اخفاق هذه المصرف، تبين انها تعود المخاطر الاتية(فرج، مرجع سابق، ص63)

- عدم كفاية نظام الرقابة.
- تركيز القروض في قطاع واحد.
- تجاوز القروض الممنوحة لبعض العملاء الحدود المقررة بموجب الأنظمة.
- منح قروض دون تحليل ائتماني مناسب.
- ضعف التوثيق القانوني للقروض.
- عدم مناسبة نظام إدارة القروض.

المبحث الثاني

أنواع المخاطر المصرفية وادارتها وطرق قياسها

المقدمة

تختلف التقسيمات والتصنيفات للمخاطر المصرفية حيث ترتبط المخاطر المصرفية بمصادر مختلفة منها ما هو مرتبط بالعميل ومنها ما هو مرتبط بالبنك وايضاً منها ما يرتبط بالبيئة المحيطة بالبنك وبالتقنيات والتطورات التكنولوجية وبالأوضاع السياسية والاقتصادية الحاصلة في البلد.

وتنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع:

المخاطر المالية والتشغيل ومخاطر الاعمال ومخاطر الاحداث.

وهناك تقسيمات وتصنيفات متعددة للمخاطر التي تواجه البنوك وتشترك فيها.

ونحن تطرقنا في بحثنا الى المخاطر التالية:

- مخاطر رأس مالية.
- مخاطر سعر الفائدة.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر الائتمان.

تعريف المخاطر المصرفية

تعرف المخاطر المصرفية بأنها: عدم انتظام العوائد وتذبذب قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر، هذا الشيء هو الذي يشكل عنصر المخاطر وترجع عملية انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية. (العزكى 2010،47)

وعرفت لجنه بازب المخاطر المصرفية بأنها: عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمنظمة. ويعتبر المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول إن إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة بين مستوى العائد ودرجة المخاطر. (مريم 2016,222،)

أولاً: مخاطر رأس المال

تتمثل هذه المخاطر بعد كفاية رأس المال لحماية مصالح الموزعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة.

حيث يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود رأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها البنك وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حدودها اتفاق بازل لكفاية راس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتشغيل وغيرها من المخاطر (عمران2015،470) وتعكس مخاطر راس المال درجة الرافعة المالية التي يستخدمها البنك يستعمل لحماية الدائنين(المودعين بالدرجة الاولى) ضد الخسائر العاملة التي قد يتعرض لها ولذلك مقدار راس المال اللازم لحمايه لحماية الدائنين يرتبط بنوعية او درجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الاموال في الموجودات وتمثل

مخاطر راس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات ويعجز البنك عن الوفاء بالالتزامات حينها تصبح حقوق الملكية سالبة وبذلك فان مخاطر راس المال تشير الى الانخفاضات الكبيرة فيما في قيمة الاصول وان لراس المال اهميه في استقرار النظام المعرفي لماله من اثر في تخفيض ومواجهه خاصة وان الهدف من راس المال ما يأتي

1- امتصاص الخسائر عند تحقيقها وبذلك يحمى اموال المودعين من وصول الخسائر الى اموالهم والبنك من تعرضه للتصفية

2- التخفيف من أثر ازمات السيولة في حالة حدوث من خلال الثقة في سلامه المركز المالي وتعبر مخاطر راس المال عن مدى امكانية تدني قيمة موجودات البنك قبل ان يكون اذلك التدني أثر في اموال المودعين وان اهميه راس المال تكمن في حماية المودعين وامتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر الطبيعية والمدروسة (العزكى 47،2010)

إدارة مخاطر راس المال:

ان كفاية راس المال المتمثلة بمقدار راس المال الذى يكون مناسبا بحيث يستطيع البنك من خلاله أداء وظائفه وانشطته كافه من دون ان يتعرض للخسارة والتصفية كما انه يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به وموجودات البنك. وتعد كفاية راس المال من اهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة او الاعسار.

وتقوم الرقابة المصرفية الفعالة بتحديد متطلبات راس المال المناسب والتي تعكس المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقا لظروف السوق والظروف الاقتصادية الكلية التي يعمل فيها البنك (السوق،2017,164).

واختلفت وجهات النظر حول كفاية راس المال فمنها من ربط كفاية راس المال بالمخاطر ومنهم من ركز على الأثر البيئي على حسن أداء مصادر البنك ومنهم كذلك من ربط كفاية راس المال بالمخاطر ومنها ما ربط كفاية راس المال بعناصر الميزانية الأخرى حيث يتوقع من كل بنك ان يحتفظ براس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لدى البنك وكذلك الى مقدار البنك على تعريف وقياس ومراقبة وضبط المخاطر(فندوز،2012.177)

راس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية او درجة المخاطرة التي يتضمنها لتوظيف الأموال في الموجودات وتمثل مخاطر راس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزمات حينما تصبح حقوق الملكية سالبة وبذلك فان مخاطر راس المال تشير الى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

وفي اتفاقية بازل ثلاثة تم التأكد على أهمية كفاية راس المال من خلال المحاور الرئيسية كما يلى:

الاخذ في الاعتبار تكاليف السيولة، العوائد(بنوك تجارية) مخاطر التسعير، قياس الأداء بالإضافة الى إجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة لجميع الأنشطة التجارية الرئيسية بالبنك (البنود داخل وخارج الميزانية) له الربط بين حجم المخاطر الدائنة عند أنشطة البنك المختلفة وتعرضت مخاطر السيولة على مستوى البنك ككل.

ان يتوفر لدى البنك خطة طوارئ رسمية تمويلية تحدد بوضوح الاستراتيجية التي سيتم انتاجها لمواجهه أي نقص في السيولة في الظروف الطارئة (مريم ،2016,222)

قياس مخاطر راس المال

تم احتساب نسبة كفاية راس المال وفقا لتعليمات البنك المركزي اليمني من خلال مقارنة مكونات راس المال الاساسي والمساندة القاعدة الراس مالية والتزامات البنك بعد ترجيحها

بأوزان مخاطرة ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الاحتفاظ بنسبة اجمالي راس المال الى الاصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها تبلغ 8 % كحد ادني (تقرير بنك اليمن والكويت 44،2015)

وتم استخدام المؤشر الاتي لقياس مخاطر راس المال مخاطر راس المال= القاعدة الرأسمالية \ الاصول المرجحة بأوزان مخاطر (الخطيب 2005، 123)

ثانياً: مخاطر سعر الفائدة

عرف (سميث وريكاردو) سعر الفائدة:

بانه التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن ان يحققه باستثناء ماله ويعرفها (الفريد مارشال) في كتابة "اصول علم الاقتصاد " بانة الثمن الذي يدفع لاستخدام راس المال في ايه سوق ويميل الى مستوى التوازن اذ ان الطلب الكلى على راس المال في هذه السوق عند سيادة هذا السعر يصبح مبادل للكمية المعروضة، اما توسينغ فيقول: ان سعر الفائدة يتحدد عند المستوى الذي يجعل الانتاجية الحدية لراس المال تجلب المنفعة الحدية من الادخار (محمد 2014، 539)

فتعرف بانها :مخاطر تراجع الايرادات نتيجة لتحركات سعر الفائدة وتشير مخاطر سعر الفائدة الى تعرض المركز المالي للبنك للتحركات العكسية في سعر الفائدة وتؤثر على عوائد البنك وعلى القيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته وبالرغم من ان هذه المخاطر تشكل جزء عاديا من العمل المصرفي الا ان الافراط فيها من شأنه ان يهدد عوائد البنك وقاعدته الرأسمالية لذلك فان ادارة تلك المخاطر تمثل اهمية متنامية في الاسواق المالية المعقدة وكذلك البلدان التي حررت سعر الفائدة في اسواقها ومن الجدير بالذكر ان الاثار السلبية لهذا

المخاطر ستؤثر على كل من ارباح البنك وكذلك القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته (رهيف 2015، 403)

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

إدارة مخاطر سعر الفائدة يجب ان يتوفر لدى الإدارة نظام معلومات يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزمات من حيث إعادة التسعير ومدي الحساسية لمتغيرات سعر الفائدة فعلى إدارة البنك تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لسيطرة على مخاطر سعر الفائدة والتي تتمثل في الآتي:

1-وضع الية لمراجعة مخاطر سعر الفائدة والحدود القصوى الملائمة لتحملها واليات الضبط الداخلى وادارتها.

2-تحديد الأشخاص او اللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة على العوائد الاقتصادية للأصول مستخدمة المفاهيم المالية وطرق إدارة وقياس المخاطر.

3-تحديد المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية والتدقيق في الشروط الخاصة بالادوات المالية مثل تسعيرها واستردادها.

4-توفر نظام معلومات لقياس ومتابعة احتمال لتعرض المخاطر سعر الفائدة

(السيد،2015,109)

ثالثا: مخاطر السيولة:

وتعرف السيولة المصرفية بانها:

قدرة البنك على تسديد جميع الالتزامات نقدا والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يتطلب وجود نقد سائل لدي البنك بشكل كاف وأيضا سهوله الحصول على نقد عن طريق:

- القدرة على تسييل بعض موجودات البنك وبالسرعة الكافية لمواجهه الاحتياجات القدية الفورية او العاجلة من دون التضحية بقيمة هذه الموجودات.
- قدرة البنك على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى وإصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

وتعتبر سيولة البنك جيدة إذا كان يتمتع بسهولة الحصول على الأموال بتكلفة مقبولة وبالحجم المطلوب وفى الوقت المناسب ويتم ذلك من خلال امتلاك البنك مبالغ ملائمة عند احتياجه للسيولة او القدرة على الحصول على الأموال المطلوبة من خلال الاقتراض او تسييل بعض موجوداته، وبالمقابل فان نقص السيولة المصرفية يعتبر أحد اهم مؤشرات لتعرض البنك للمشكلات المالية. (أبو خريص،2015، 410).

هناك ثلاثة ابعاد للسيولة وهى الوقت من خلال سرعة تمويل الموجودات الى نقد ، والبعد الثاني المخاطر المتمثلة في انخفاض قيمة الأصل المراد تسييله ، اما البعد الثالث وهو الكلفة أي الخسارة او التضحية المالية التي قد تصاحب تمويل الموجودات الى نقد.

وتعرف مخاطر السيولة بانها:

المخاطر التي تنشا نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة، أي بمعنى اخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وقد تكون نتيجة الصوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، او عدم القدرة على تسييل الأصول. (طاهر والخنسية 2015، 341)

وتنشا مخاطر السيولة من مصادر عديدة منها الداخلية متعلقة بنشاطات البنك، وخارجية لا يمكن للبنك السيطرة عليها وفيما يأتي توضيح لهذه المصادر:

المصادر الداخلية:

- الزيادة الكبيرة في الأنشطة خارج الميزانية.
- اعتماد البنك بشكل كبير على ايداعات البنك قصيرة الاجل.
- توسع الاستثمارات في الأصول السريعة يفوق التمويل المتاح في جانب الخصوم.
- وجود فجوة ما بين تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات.
- نقص الاستثمار في الأدوات المالية الحكومية والتي تعد ذات سيولة مرتفعة.
- عدم كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنك.
- عدم وجود إدارة فعالة لراس المال العامل.
- تكبد تكاليف رأسمالية غير مخطط لها.

المصادر الخارجية:

– زيادة درجة حساسية الاسوق المالية والمودعين للمتغيرات كافة بغض النظر عن حجمها.

– ضعف وبطيء الاداء الاقتصادي على مستوى الدولة.

– قلة ثقة المودعين بالقطاع المصرفي ككل مما يؤدي الى احجابهم عن الايداع لدى البنك.

– العوامل الغير اقتصادية مثل عدم الاستقرار السياسي.

– زيادة غير متوقعة في الطلب على السحوبات من قبل المودعين (طاهر والخنسية 2015، 341)

إدارة مخاطر السيولة:

يتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال الفهم الكامل لتاثير مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل والمخاطر الأخرى على استراتيجية السيولة الكلية للبنك والسيطرة المركزية على

سيولة وإيجاد التوازن بين السيولة الفروع لتامين احتياجات كل فرع لمواجهه التزاماته الضرورية (بركانى2016,59) بالإضافة الى:

1-توفر وتطبيق نظام معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة.

2-تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة .

3-الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.

4-المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

5-وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها(بوعبدلى،وطبى 2015,109)

***قياس مخاطر السيولة:**

من المؤشرات التي نقيس نسبة مخاطر السيولة ما يأتي:

مخاطر السيولة =الودائع الاساسية \الجمالي الاصول

ويقصد بالودائع الاساسية ودائع التوفير والودائع لأجل (الخطيب 2005 ،232)

رابعا: مخاطر الائتمان:

يمكن تعريف الائتمان بانة: الثقة التي يوليها البنك للعميل (فرد او شركة) حين يضع مبلغ من النقود او يكفله فيه لمده محدده يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض ويتمثل في الفوائد والعمولات.

ويعتبر مخاطر الائتمان المصدر الأساسي للازمات المالية التي تواجه البنوك على مستوى العالمي والتي تعود الى تدنى معايير الائتمان للمقترضين وسوء إدارة مخاطر

المحفظة وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدى الى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك، (ابوكمال،2007، 74)

وتعرف مخاطر الائتمان بانها: الاحتمال ان يكون فيها المدين او مصدر الأداة المالية غير قادرة على سداد الفائدة او سداد اصل القرض وفقا للشروط والاحكام المعنية في اتفاقية الائتمان، أي ان السداد قد يتأخر او انه في النهاية لن يتم تسديدة وهو الامر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي ويؤثر في سيولة البنك، ورغم الابتكارات والتجديدات في قطاع الخدمات المالية ،فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل ربط الجانب من إدارة المخاطر.(حامد،2011، 115)

ومن صور الائتمان:

1-المخاطر المتعلقة بالعميل

2-المخاطر المرتبطة بالقطاع التي ينتمي اليه العميل.

3-المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله.

4-المخاطر المرتبطة بالظروف العامة مثل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

5-المخاطر المتصلة بأخطار البنك.

6-المخاطر المتصلة بالغير.

7-المخاطر التركز الائتماني.

8-مخاطر التركيز على صيغة تمويل واحدة ،والمطلوب ان تعتمد مجموعة متنوعة من صيغ التمويل المختلفة لدى البنك حتى يتمكن عن طريقها تلبية احتياجات العملاء.

9-مخاطر ارتفاع تكلفه التمويل

10-تنويع محفظة التمويل

إدارة مخاطر الائتمان:

للحد من المخاطر الائتمانية التي تؤثر على كفاءة أداء البنك نتيجة احتجاز جانب كبير من أمواله اتباع الوسائل الاتية:

1-توزيع محفظة الائتمان على العملاء بشكل جيد بحيث يتجنب البنك التركيز على عملاء معينين بالإضافة الى وضع حد معين للاقراض لكل نشاط.

2-الحرص على تنويع الضمانات بحيث لا يتم التركيز على نوع واحد من الضمانات فقد تنخفض قيمتها في المستقبل.

3-عمل دراسات كافية عن المشروع الذى سيمنح الائتمان من آجلة والتأكد من الأرقام والبيانات التي يقدمها العميل طالب الائتمان وتحليل قوائمه المالية للتأكد من قوة مركزة المالي وقدرته على تسديد التزاماته.

4-على البنك ان يخصص احتياطيات كافية لمواجهه الديون المشكوك في تحصيلها او أي خسائر محتملة في المستقبل.

5-الاهتمام بالنسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

قياس مخاطر الائتمان:

يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال مؤشر الاتي:

مخاطر الائتمان=مخصص الديون المشكوك في تحصيلها /أجمالي القروض.

حيث تقيس هذه النسبة قدره الجهات التي تتعامل مع البنك على سداد أصل الدين وارباحه مما يجعل البنك يواجه ديون مشكوك في تحصيلها، فكلما زاد مخصص الديون المشكوك في

تحصيلها يعنى ان هناك جزء من القروض محتمل عدم سدادها من قبل مقترضيها. (عمران،2015,468).

الفصل الثالث

القطاع المصرفي اليمني

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية ووظائفها

المبحث الثاني: مصادر أموال البنوك التجارية

المبحث الثالث : نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره

المبحث الرابع : نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي ركيزة أساسيه وهامه من ركائز النظام الاقتصادي لأي بلد، وهو عبارة عن مجموعه من المؤسسات المالية والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها هده المؤسسات، حيث تعتبر البنوك التجارية نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين أولئك الدين لديهم أموال فائضة (المودعون) وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال(المقترضون).

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية وخصائص البنوك التجارية والوظائف التي أنشئت من أجلها البنوك التجارية وكذا مصادر أموال البنوك التجارية بنوعيها الداخلية والخارجية.

وسيتم في هذا الفصل استعراض نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره مند افتتاح أول مكتب للصرافة في مدينة عدن عام 1871، والتطورات التي مر بها الجهاز المصرفي قبل وبعد ثورتي سبتمبر 1962 وأكتوبر1963.

المبحث الأول

ماهية البنوك التجارية ووظائفها

أولا: تعريف البنوك التجارية:

يمكن تعريف البنوك التجارية من وجهة النظر الكلاسيكية بأنها "مؤسسه تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيستين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه أو تنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء التي تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أوكلاهما". (الصيرفي،2007، ص7)

كما يعرفها آخر على أنها "المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لأجال محدده وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج". (حنفي، وأبو قحف،1993، ص26)

ثانيا: خصائص البنوك التجارية:

تتمثل خصائص البنوك التجارية فيما يأتي:(سهام،2014، ص8)

الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه ويمارس البنك المركزي رقابته على البنوك من خلال جهاز مكلف بدلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية تبعا لحاجات السوق الائتمانية والبنك المركزي يبقى واحدا.

الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية حيث أن النقود المصرفية تصدرها البنوك التجارية والنقود القانونية يصدرها البنك المركزي فالأولى إبراءيه وغير نهائية،

والثانية إبراءيه ونهائية بقوة التشريع.

الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي حيث أن البنوك التجارية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة هدا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية

وتنفيذ السياسة المالية العليا.

ثالثا: الخدمات والوظائف التي تقدمها البنوك التجارية:

أ-قبول الودائع: وتنقسم الودائع إلى:

ودائع جارية (تحت الطلب)

ودائع ادخارية

ودائع لأجل (أبوزعيتر،2006، ص21)

ب-مبادلة العملة

ج-تقديم القروض والخدمات التجارية

د-خصم الأوراق التجارية

ه-إصدار خطابات الضمان

و-إدارة ممتلكات واستثمارات العملاء

ز-تقديم الاستشارات المالية

ح-التأجير التمويلي

ط-إقامة المشاريع المشتركة

ك-خدمات التأمين

ل-خطط التفاعل

م-الوساطة المالية. (العلي،2013، ص23)

رابعا: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية هدف أساسي هو تعظيم ثروة المالكين أي تعظيم سعر السهم السوقي للبنك التجاري أيضا السيولة والأمان والربحية تشكل السياسات الرئيسية للبنك التجاري بمعنى أن الاحتفاظ بقدر ملائم من الأموال السائلة وتجنب الاستثمارات التي يمكن أن يتعرض بسببها البنك إلى المخاطر ماهي إلا أدلة مرشدة لتحقيق الهدف الأساسي بل هي أشبه بالقيود على

تحقيق دلك الهدف كما أن تشريعات البنك المركزي وتوجيهاته تكفل عدم تعرض البنوك لنقص في السيولة أو التعرض لخسائر كبيرة إدا ما التزمت بتلك التعليمات والتشريعات.

وبالتالي على البنك التوجه لتحقيق أهداف أكثر شمولية مثل: تعظيم ثروة حملة الأسهم العادية وزيادة الحصة السوقية والنمو والمنافسة. (العلي،2013، ص45)

من خلال ما سبق يمكن القول بأن أهداف البنوك التجارية تتمثل في الآتي:

أهداف عامة:

تحقيق النمو في حجم ربحية البنك

تعظيم القيمة السوقية

تعظيم الربحية في الأجل الطويل

أهداف وظيفية:

العلاقات مع العملاء

اختيار العمالة

أهداف فرعية:

تحقيق الأمان

التركيز على تنمية الخدمات

التركيز على نمو أرباح البنك (حليمة،2016، ص12)

المبحث الثاني

مصادر أموال البنوك التجارية

أولا: المصادر الداخلية

يمكن تقسيم موارد البنك التجاري إلى مجموعتين:

الأولى المصادر الداخلية:

وتشمل رأس المال المدفوع وما تسبقه من نتائج نشاطه في شكل مخصصات بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ويمكن إيجاز بعض هده العناصر كما يأتي:

رأس المال المدفوع:

حيث يمثل النواة لموارد البنك ويمثل ثقة للمودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه في الخارج وغالبا تضع البنوك المركزية قوانين للحد الأدنى من رأس المال المدفوع للبنك التجاري.

ب-الاحتياطيات والأرباح الغير موزعة والمخصصات:

تمثل الاحتياطيات مبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع أما بالنسبة للمخصصات فالبنك يقوم بتحميلها على إجمالي الربح في نهاية العام بمقابلة أغراض معينة مثل مقابلة توقع فقدان في قيمة أرصدتها كمقابلة الديون المشكوك فيها أو هبوط أسعار الأوراق المالية أو العملات الأجنبية. (البكري وصافي،2002، ص115)

الثانية المصادر الخارجية:

أ-الودائع:

وهي نسبة مهمة من إجمالي موارد البنك وهي عدة أنواع منها:

الودائع الجارية: وهي الودائع التي يحق لصاحبها سحبها في أي وقت بموجب صكوك.

الودائع الادخارية: يتم التعامل معها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص وتمنح البنوك فوائد محددة على هدا النوع.

الودائع الثابتة: لا يحق للزبون أن يسحبها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية

ب–القروض: من مصادر البنك التجاري نجد الاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها البنك المركزي. (بركبية،2014، ص5)

المبحث الثالث

نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم الركائز الاقتصادية في كل الدول وتقوم البنوك بالعديد من المهام والوظائف التي من شأنها أن تؤدي إلى وجود اقتصاد وطني قوي وفعال.

وتمثل البنوك الوعاء الذي يصب فيه الادخارات سواء ادخارات الأفراد أو المؤسسات، وتقوم البنوك بالعمل على استثمار هده الأموال في مشاريع مختلفة أو بإعادة إقراضها للأفراد أو المؤسسات والبنوك.

وسنتناول في هدا الفصل نشأة وتطور القطاع المصرفي اليمني والصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني ومكونات القطاع المصرفي.

أولا: نشأة القطاع المصرفي اليمني

مثلت ثورتي سبتمبر 1962م وأكتوبر1963 تحول في مجال النشاط المصرفي وبداية لنشأة قطاع مصرفي يمني مستقل متمثلا بإنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير28 أكتوبر 1963م والتي ساهمت فيه الحكومة وبنسبة51% و49% للقطاع الخاص اليمني حيث كان البنك التجاري الوحيد المتواجد في شمال الوطن والدي كان يقوم بمهام ووظائف البنك المركزي إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية حتى 1970م،حيث انضمت اليمن لعضوية صندوق النقد الدولي وما ترتب عليه من إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والنهج الرأسمالي وإنشاء البنك المركزي اليمني عام1971م ودخلت عدد من البنوك التجارية والأجنبية لمزاولة أعمالها المصرفية في الجزء الشمالي من اليمن حيث بلغ عدد البنوك التجارية في شمال اليمن- وطنية وأجنبية – في عام1897م حوالي(10)بنوك رئيسية لديها (52)فرعا وعدد قليل منها بنوك وطنية وكان أغلبها فروع لبنوك أجنبية مركزها في خارج اليمن، مثل المصرف المتحد المحدود في مدينة صنعاء(حبيب)بنك في مدينة الحديدة والبنك البريطاني للشرق الأوسط في مدينة تعز ودلك في العام 1971م وفرع لبنك (الاندوسويس) و(سيتي) في صنعاء 1972م وفي العام 1979م تأسس بنك اليمن والكويت برأسمال كويتي يمني أصبح حاليا يمني 100% وفرع مصرف الرافدين العراقي لعام 1981م.(جوتالي،2016،ص72)

أما في الشطر الجنوبي فقد كان الوضع مختلفا، فبعد احتلال عدن عام 1839م وبعد إنشاء ميناء عدن أخذت المعاملات التجارية بمدينة عدن في نمو متزايد الأمر الذي أدى إلى قيام شركات الملاحة ومكاتب التجارة الإنجليزية والهندية إلى فتح مكاتب بمدينة عدن ففي العام 1871م تم افتتاح أول مكتب للصرافة وهو مكتب لوك توماس للصرافة وسمي ب (بنك عدن) وكذا افتتحت شركة قهوجي دنشا الهندية مكتبا لها ونظرا لتسارع العمل والحركة التجارية قام البنك الأهلي الهندي بافتتاح فرعين له في عدن الأول في 1894م والثاني في عام 1985م ونتيجة إلى فتح هدين الفرعين أدى دلك إلى القضاء على نشاط مكتب لوك توماس (بنك عدن).

وبعد قيام ثورة 14 اكتوبر1963م تم تأميم جميع المصارف وفروع البنوك الأجنبية العاملة وبموجب القانون 37 لعام 1969م أحل محلها بنك واحد ويسمى البنك الأهلي اليمني.

أما في عقد الثمانيات فلم تشهد اليمن تطورا مصرفيا كبيرا مقارنة مع السبعينيات حتى تم دمج (بنك التسليف الزراعي مع بنك التعاون الأهلي للتطوير) بالإضافة إلى افتتاح فرع لبنك أجنبي واحد وهو مصرف الرافدين 1982م وفي العام 1983م أغلق فيرست ناشنال سيتي بنك، كما تم دمج حبيب بنك مع يونايتد بنك من قبل الحكومة الباكستانية، وفي عام 1985م تم تصفية أعمال البنك البريطاني للشرق الأوسط.

وقد شهد عقد التسعينات حدثا مهما أثر على القطاعات كافة في اليمن وهو تحقيق الوحدة اليمنية(الجمهورية اليمنية في 22مايو1990م)،وكان لها تأثير على القطاع المصرفي اليمني وبموجب القانون رقم21 لسنة 1991م تم دمج البنك المركزي اليمني في شمال اليمن ومصرف اليمن في جنوبه في بنك واحد تحت مسمى البنك المركزي اليمني، وفي العام1992م تم تصفية أعمال الاعتماد والتجارة، وفي العام1993م تم تأسيس البنك التجاري

اليمني ،وفي منتصف التسعينات بدأت البنوك الإسلامية بالانضمام إلى الجهاز المصرفي حيث تأسس البنك الإسلامي اليمني عام1995م، وبنك التضامن الإسلامي عام 1996م وبنك سبأ الإسلامي 1997م وفي العام1998م تم تأسيس البنك الوطني للتجارة والاستثمار ،وفي عام 1999م تم تصفية البنك الصناعي اليمني، أما في القرن الحادي والعشرين فقد أنضم إلى الجهاز المصرفي بنك اليمن والخليج في العام 2001م،وبنك اليمن والبحرين الشامل في العام 2002م، وفي ديسمبر 2005م أعلن البنك المركزي إفلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار، وفي العام 2007م تم افتتاح فرع لبنك قطر الوطني.

(العزكي،2010، ص31)

ويمثل العام 1996م الميلاد الحقيقي للبنوك الإسلامية في اليمن بعد أن اتسعت قاعدة المؤيدين لفكرة البنوك الإسلامية فضلا عن ظهور عوامل اقتصادية وسياسية أظهرت أهمية إنشاء مثل هدا النوع من البنوك وقد وافق مجلس النواب اليمني في العام 1995م على قانون البنوك الإسلامية في اليمن وتم إصداره في العام التالي، أي العام 1996م، بعد إدخال بعض التعديلات المقترحة علية من قبل البنك المركزي. (الأفندي،2009، ص172)

ثانيا: الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني:

يعاني القطاع المصرفي اليمني من صدمات وظروف غير مستقرة تحد من أداء دوره على الوجه الأمثل يمكن أن يكون ضعف الحوكمة في البنوك أحد أسبابها الرئيسية ففي تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى أشار إلى أن عدد من البنوك في القطاع المصرفي **اليمني تواجه مجموعة من الصعوبات ومنها ما يأتي:**

- تدني المراكز المالية للبنوك العاملة في اليمن.

- تركز الائتمان في البنوك الوطنية لدى فئة من المتعاملين معها أو المساهمين فيها وتجميدها لديهم.
- حرمان المساهمين من العوائد بسبب عدم توزيع أرباح على مساهماتهم.
- قصور في الأنظمة أو في ضعف في تطبيقها في حالة وجودها مما يسمح لأعضاء مجلس الإدارة في أي بنك والمصالح التي يمثلوها أو التابعة لهم بالاستفادة من تسهيلات البنوك.
- قلة الضوابط وانعدام الرادع الفعلي على التجاوزات القانونية لدى بعض البنوك. (القرشي،2010، ص178)

المبحث الرابع
الربحية

مقدمة:

تسعى كل المنشآت بمختلف مجالاتها إلى تحقيق الأرباح وتعظيمها، فالهدف الأساسي لهده المنشآت هو الربح وكيفية تحقيقه.

والبنوك تسعى إلى تحقيق أعلى ربحية ممكنة من خلال الحصول على أكبر قدر من مصادر الأموال وبأقل تكلفة. (سعيد وسعيد،116،2016)

أولا: تعريف الربحية:

هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هده الأرباح.

تعريف آخر:

الربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم عليها، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق الربحية، والمقصود هنا بالاستثمارات هو قيمة الموجودات وحقوق الملكية. (أبوزعيتر،73،2006)

أيضا الربحية هي المؤشر الذي يكشف المركز التنافسي للبنك في الأسواق المصرفية وجودة وتمكن إدارة البنك من الاحتفاظ بمخاطر معينة وتوفير غطاء قصير الأجل ضد المشاكل.

(Greuning and Bratanovic ،2009،10)

ثانيا: أهمية الربحية للبنوك:

تتمثل أهمية الربحية فيما يأتي:

1-الأرباح ضرورية لمقابلة ومواجهة الخسائر.

2-زيادة ثروة الملاك والمساهمين.

3-زيادة رأس المال وإعادة الاستثمار والتمويل الذاتي في المستقبل.

4-تقيس الأرباح المجهودات التي بدلت.

5-تزيد الأرباح من ثقة أصحاب الودائع أو المستثمرين.

6-تعطي مؤشرات أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح. (سماح،42،2017)

ثالثا: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك:

تواجه البنوك في سبيل تحقيق هدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، عددا من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هده الربحية ، وتتنوع هده العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية.

العوامل الداخلية:

1-هيكل الودائع: تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية، لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.

2-توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري وكذلك الدخل المتولد عنها.

أما توظيف البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها. (محمد،542،2014)

3-أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية: تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك.

4-إدارة البنك: تتأثر ربحية البنوك بمدى قدرة إدارات البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطر وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فربحية البنوك ماهي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات البنوك، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك البنوك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان. (نبيلة،11،2016)

5-حجم البنك: يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق، فكبر حجم البنك يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهدا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة ودلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة فمن المتوقع دائما أن موجودات البنك سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها.

6-أرباح(أو خسائر)القروض: إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض وبعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية.

7-السيولة: تمكن السيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية الائتمان في أي وقت، ونظرا لأهمية السيولة للبنوك فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هده المتطلبات. (أبوزعيتر،150،2006)

8-عمر البنك: إن زيادة عمر البنك تلعب دورا كبيرا في التأثير في ربحيتها فالبنوك التي لها أعمار طويلة، وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من البنوك الجديدة، فالجمهور يطمئن للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هده البنوك قادرة على البقاء

والاستمرار، كما أن لدى إداراتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها في مجال الصناعة المصرفية.

9-عدد موظفي البنك: زيادة عدد موظفي البنك سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له وبالتالي زيادة الربحية، ويعكس أيضا انتشار الفروع أو زيادة خدمات البنك وعملياته التي تستهدف تقديم خدمات أو سع للعملاء.

10-عدد فروع البنك: إن الانتشار الجغرافي للبنك وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع البنك وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات البنك مما سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك.(مرهج،وحمودة،336،2014)

العوامل الخارجية:

1- **السياسات النقدية:** تؤدي السياسات النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك فيما يتعلق بإدارة موجوداتها و مطلوباتها.

2- **سعر الفائدة:**تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت سعر الفائدة على القروض، خصوصا عندما يكون سعر الفائدة على الودائع منخفض بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة ويؤدي سعر الفائدة دورا فاعلا في التأثير على استثمارات البنك، وأن معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة. (محمد،54،2014)

3- **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:**

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية البنوك ،كما أن قوة الجهاز البنكي ومتانته

، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهده القوة سوف يؤدي على زيادة تعاملهم مع هده البنوك.

4- **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين البنوك على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهده البنوك واضطرارها نتيجة لدلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هده الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

5- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية البنوك بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدولة والدول المجاورة والوضع السياسي والاقتصادي العالمي، فكلما كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية مستقرة في الدولة وفي العالم بشكل عام كلما انعكس دلك بالإيجاب على أداء البنك وبالتالي زيادة أرباحه.

التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك بشكل عام فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامة المالية وحماية أموال المودعين. (نبيلة،10،2016)

مصادر الأرباح في البنوك:

تتكون مصادر الأرباح في البنوك من الآتي:

أ-الفوائد على القروض.

ب-الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات.

ج-أجور الخدمات المصرفية المختلفة.

د-الأرباح الناتجة عن عمليات الاستثمار المشترك.

وتتحقق الربحية في البنوك من خلال قرارين مهمين هما:

1-قرار الاستثمار:

الذي يقوم على استخدام فائض الأموال المتاحة للبنك في فرص استثمارية تحقق عائدا أعلى من التكلفة المرجحة لتلك الأموال وتعتمد البنوك في تمويل استثماراتها عادة على مصدرين رئيسيين إما عن طريق التمويل الخارجي من خلال الاقتراض من بنوك أخرى ، وإما عن طريق التمويل الداخلي من خلال الملاك سواء عن طريق إصدار الأسهم، أو باستخدام الاحتياطيات الاختيارية والأرباح المحتجزة، هذا ويتوقف اختيار أي من هدين المصدرين الداخلي أو الخارجي عادة على عوامل عدة أهمها تكلفة التمويل وكذلك ملائمة مصدر التمويل، ثم عنصر المخاطرة.

2-التمويل:

وهو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الموال اللازمة للبنك لتمويل الاستثمار في موجوداتها بشكل يمكن إدارة البنك من الحصول على أكبر عائد ممكن، ودلك من خلال الاستفادة من الاقتراض الثابت الكلفة، ولكن من دون تعرضها للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض. (شهاب الدين،42،2016)

الفصل الرابع

المبحث الاول : منهجية واجراءات البحث

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج

المبحث الاول

منهجية واجراءات البحث

منهجية البحث:

سوف يقوم الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي: حيث ان المنهج الوصفي: يقوم على دراسة الظواهر كما في الواقع، والتعبير عنها بشكل كمي او كيفي بما يوضح حجم الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى او بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها. (قدي،2009,50).

ويعتبر المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للمخاطر المصرفية ومن ثم تحليلها عن طريق توزيع استمارات استبيان على عينة الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية في تحليلها.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع البحث في البنوك التجارية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء، بنك اليمن والكويت والبنك العربي

عينة الدراسة

تم اخذ عينة عشوائية من موظفي ادارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في امانة العاصمة صنعاء .

حدود الدراسة

الحدود المكانية : اجريت خطوات هذا البحث في امانة العاصمة صنعاء .

الحدود الزمانية: اجريت خطوات هذا البحث في العام (2019-2020م)

الحدود البشرية: موظفي بنك اليمن والكويت-وموظفي البنك العربي.

الحدود الموضوعية: أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية

مصادر البحث :

تتمثل مصادر البحث بمصدرين رئيسيين (ثانوية ، أولية) على النحو التالي

أولا: مصادر ثانوية:

من الكتب والدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية والمجلات العلمية والمراجع والاحصائيات.

ثانيا: مصادر أولية:

عبر النزول الميداني والاستبيان.

أداة البحث:

بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في البحث فإن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذا البحث هو عملية الاستبيان وذلك بالاعتماد على نموذج استبيان تم تصميمة لهذا الغرض

الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في البحث:

بعد الانتهاء من جمع البيانات من خلال تطبيق الأداة المتعلقة بالبحث قام الباحثون بتفريغها وإدخال البيانات الموجودة فيها إلى الحاسب الآلي لتحليلها إحصائياً ومعالجتها بواسطة

برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(SPSS) وبرنامج الاكسيل باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

تم اتباع منهجية التحليل الوصفي والتي تشمل على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، واتبع الباحث في عرض النتائج الخطوات الآتية:

1 – تبويب البيانات في جداول مرتبة تبعاً لمحاور الاستبيان .

2 – استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

و قد استخدم الباحث محكاً قُسمت فيه المتوسطات إلى خمس فئات متقاربة في الطول تقريباً كون المقياس خماسيا ، وحُدد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات ودرجة ال(موافق)ة كما يلي:

المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى = (5 – 1 = 4).

طول الفترة

تم استخدم مقياس ليكارت الخماسي لأخذ آراء العينة حول متغيرات الدراسة المختلفة في الاستبيان، والجدول التالي يوضح لنا كيفية تفسير القيم التي سترد في الجداول التالية:

يبين كيفية تفسير قيم المتوسط الحسابي والنسب الموجودة في جداول النتائج:

إذا كان المتوسط	إذا كانت النسبة (درجة الموافقة)	المعنى أو التقدير اللفظي	
		درجة الموافقة	درجة التوفر
أقل من 1.8	أقل من 36%	غير موافق بشدة	منعدمة
من 1.8 وأقل من 2.6	من 36% وأقل من 52%	غير موافق	قليلة
من 2.6 وأقل من 3.4	من 52% وأقل من 68%	محايد	متوسطة

من 3.4 وأقل من 4.2	من 68% وأقل من 84%	موافق	كبيرة
من 4.2 حتى 5	من 84% حتى 100%	موافق بشدة	كبيرة جداً

جدول رقم (1) يوضح طول الفترة

أما فيما يتعلق بالانحراف المعياري فإن قيمته تعبر عن مدى تشتت إجابات العينة حول المتوسط الحسابي، فإذا اقتربت قيمة الانحراف المعياري من (0) فهذا يعني أن تشتت إجابات العينة حول المتوسط قليلة

صدق أداة البحث :

يقصد بالصدق أن يقيس الاختبار أو الأداة ما وضعت لقياسه. (صابر، 2003م)

وهناك طرق مختلفة يمكن استخدامها للحكم على صدق المقياس منها: صدق المضمون أو المحتوى (الصدق المنطقي)، صدق المحكمين (الصدق الظاهري)، الصدق التنبؤي ، الصدق التلازمي (الصدق التمييزي)، الصدق العملي (الصدق التكويني). (عبيدات وأبو السيد، 2004م)، واستخدم الباحث هنا الصدق الظاهري، وصدق الاتساق الداخلي للفقرات.

الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة البحث في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها علـــى الأســـتاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات وتعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما رآه الأستاذ المشرف.

ثبات أداة البحث:

يعرف الثبات بأنه الاتساق في النتائج ويعتبر الاختبار ثابتاً إذا حصلنا على النتائج نفسها لدى إعادة تطبيقه على الأفراد أنفسهم وفي ظل الظروف نفسها. (إبراهيم، 2000م)

وقد تم التحقق من ثبات أداة البحث عن طريق استخدام معامل ألفا كرونبـــاخ Cronbach Alpha وذلك من خلال تحديد اتساق فقرات المقياس، أي مدى ارتباط كل فقرة مع الدرجـــة الكلية للمحور. كما تم تحديد معامل ثبات محاور الأداة وكانت النتيجة موضحة في الجـــدول التالي:

اختبار ثبات ومصداقية أداة الدراسة:

لمعرفة نسبة ثبات أداة جمع البيانات ومصداقية إجابات العينة على فقرات الاستبانة تم إجراء اختبار كرونباخ (ألفا) وذلك للتأكد من نسبة ثبات الاستبانة وصدق آراء العينة فيه.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) للمتغيرات الرئيسية في أداة البحث:

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية $\sqrt{Alpha}$
المخاطر المصرفية	15	%71.8	85%
الربحية	6	%82.4	91%

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام جاءت بنسبة71.8% و82.4% (وهذا يعني أنه جاء بنسبة ثبات مرتفعة، وجاءت نسبة المصداقية لإجابات العينة (85%)و (91%) وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة وهذا يعني أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبيان ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع البحث الذي تم سحب العينة منه.

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير العمر:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير العمر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة
اقل من 30 سنة	14	%20.6
من 30 الى اقل من40 سنة	35	%51.5
من40 الى50 سنة	15	%22.1
اكثر من50 سنة	4	%5.9
المجموع	**68**	**%100.0**

يتضح من الجدول السابق ان جميع افراد عينة البحث قد اجابوا عن متغير المؤهل بعدد(68) وبنسبة (100%) يتضح من الجدول أن أغلبية العينة جاءت من أصحاب الفئة العمرية (من 30 – واقل من40 سنة) بنسبة (51.5%) ، يليهم أصحاب الفئة العمرية (من 40 – 50 سنة) بنسبة (22.1%) وجاءت نسبة العينة من الفئة العمرية (اقل من 30سنة) (20.6%).واخيرا جاء اكبر من 50 سنة بنسبة (5.9%) وقد تم تمثيلهم في الشكل البياني التالي والذي يعرض توزيع عينة البحث حسب متغير العمر:

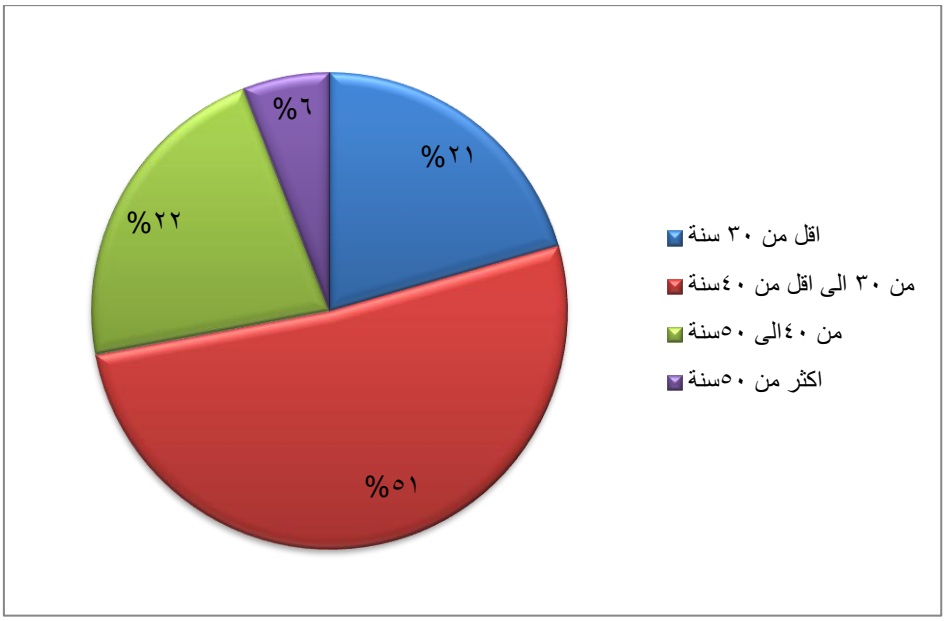

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب العمر

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل :

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب المؤهل

المؤهل	التكرارات	النسبة
بكالوريوس	49	%72.1
ماجستير	9	%13.2
اخرى	10	%14.7
المجموع	**68**	**%100.0**

يتضح من الجدول السابق ان جميع افراد عينة البحث قد اجابوا عن متغير المؤهل بعدد (68) وبنسبة (100%) كما يتضح من الجدول أن أغلبية العينة جاءت من أصحاب مؤهل البكالوريوس بنسبة (72.1%) ، يليهم أصحاب المؤهلات الاخرى كالدبلوم بنسبة (14.7%) و جاءت نسبة العينة من الفئة مؤهل الماجستير اخيرا بنسبة (13.2%) وقد

تم تمثيلهم في الشكل البياني التالي والذي يعرض توزيع عينة البحث حسب متغير المؤهل:

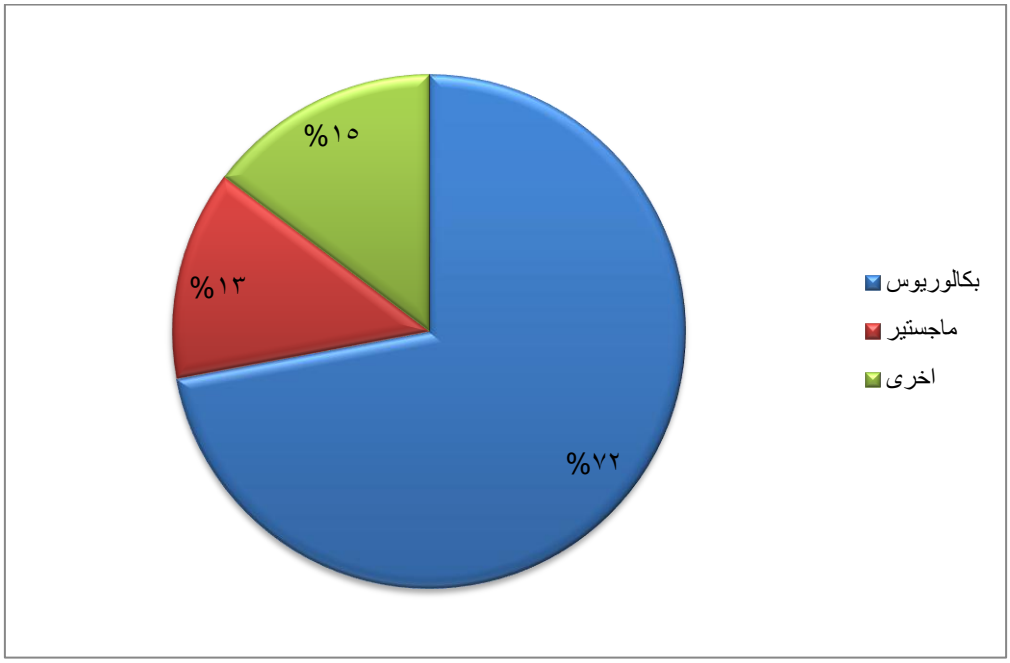

شكل رقم (2) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب المؤهل

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير التخصص :

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير التخصص كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير التخصص

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
15%	10	مدقق داخلي
4%	3	مدير مالي
13%	9	عضو لجنة تدقيق
68%	46	اخرى
100%	68	المجموع

يتضح من الجدول أن أغلبية العينة جاءت من أصحاب الفئة العمرية (من 30 – واقل من40 سنة) بنسبة (51.5%) ، يليهم أصحاب الفئة العمرية (من 40 – 50 سنة) بنسبة (22.1%) وجاءت نسبة العينة من الفئة العمرية (اقل من 30سنة) (20.6%).واخيرا جاء اكبر من 50 سنة بنسبة (5.9%) ، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير المسمى الوظيف

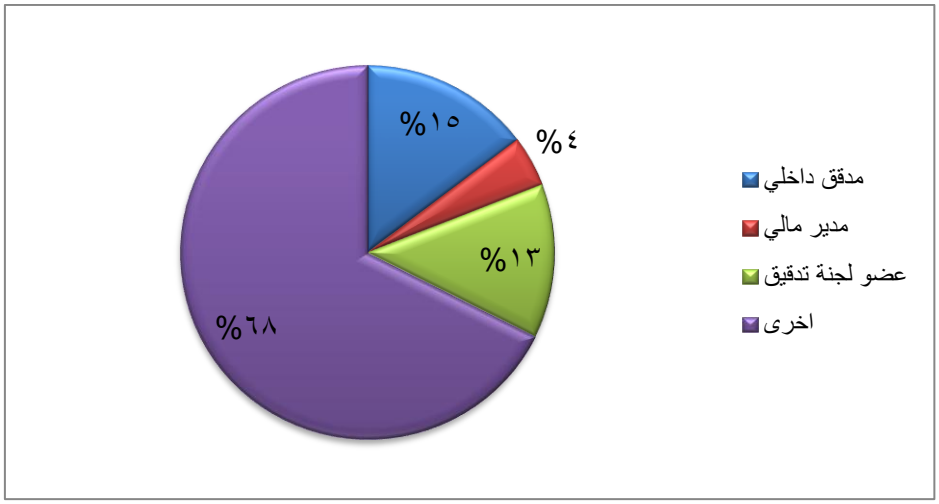

شكل رقم (3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب المسمى الوظيفي

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة النتائج

أولاً: نتائج تحليل فقرات المحور الأول (المخاطر المصرفية):

وللحصول على نتائج المحو الاول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة المتوسط والدرجة الدنيا والدرجة العليا والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات الاستبانة

جدول رقم (6) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور الائتمان

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95%		التقدير اللفظي
						الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	
1	3	تتخذ إدارة البنك الضمانات والشروط عند منح القروض لتخفيض تكاليف مخاطر الائتمان	4.2059	0.7833	84%	80%	88%	كبيرجدا
2	2	تستخدم ادارة البنك التامين على القروض لتخفيف المخاطر.	3.8971	0.9326	78%	73%	82%	كبير
3	4	توزع القروض لعدة قطاعات من اجل تخفيف المخاطر.	3.8529	0.8684	77%	73%	81%	كبير
4	1	تستخدم ادارة البنك في استراتيجيتها الهندسة المالية لابتكار حلول لمخاطر الائتمان	3.7206	0.8258	74%	70%	78%	كبير
الائتمان			**3.9191**	**0.5786**	**78%**	**76%**	**81%**	**كبير**

يتضح من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام لفقرات الاستبانة بلغت (3.9191) مما يعني ان اتجاه عينة البحث كانت مرتفعة، كما ان الانحراف المعياري العام بلغ (0.5786) وبتقدير لفظي عام (كبيرة)

كما يلاحظ من الجدول السابق ان الفقرة رقم (1) قد حصلت على تقدير لفظي عام مرتفع جدا بتقدير (كبيرة جدا) وهي الفقرة التي تنص على: تتخذ إدارة البنك الضمانات والشروط عند منح القروض لتخفيض تكاليف مخاطر الائتمان

كما يلاحظ من الجدول اعلاه أن الفقرات رقم (2 ، 3 ، 4) حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة بتقدير لفظي (كبيرة) وهي الفقرات التي تنص على :

- تتخذ إدارة البنك الضمانات والشروط عند منح القروض لتخفيض تكاليف مخاطر الائتمان
- تستخدم ادارة البنك التامين على القروض لتخفيف المخاطر.

- توزع القروض لعدة قطاعات من اجل تخفيف المخاطر.
- تستخدم ادارة البنك في استراتيجيتها الهندسة المالية لابتكار حلول لمخاطر الائتمان

ثانياً: نتائج تحليل فقرات المحور الاول (السيولة):

وللحصول على نتائج المحو الاول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة المتوسط والدرجة الدنيا والدرجة العليا والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات الاستبانة

جدول رقم (7) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور السيولة

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95%		التقدير اللفظي
						الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	
1	8	تعدد مصادر السيولة يقلل من مخاطر ها في البنك.	4.3088	.77762	86%	82%	90%	كبيرجدا
2	6	بقاء السيولة الفائضة في البنك تؤثر على ربحية البنك	4.1618	.82154	83%	79%	87%	كبيرجدا
3	7	تحدد إدارة البنك نسبة السيولة المطلوبة من اجل تقليل محاطر السيولة.	4.1324	.71036	83%	79%	86%	كبير
4	5	تستخدم إدارة البنك مؤشرات مالية لتقييم السيولة	3.9265	.91938	79%	74%	83%	كبير
متوسط السيولة			**4.1324**	**.59140**	**83%**	**80%**	**86%**	كبير

يتضح من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام لفقرات الاستبانة بلغت (4.1324) مما يعني ان اتجاه عينة البحث كانت مرتفعة، كما ان الانحراف المعياري العام بلغ (0.59140) وبتقدير لفظي عام (كبيرة)

كما يلاحظ من الجدول السابق ان الفقرة رقم (1 ، 2) قد حصلت على تقدير لفظي عام مرتفع جدا بتقدير (كبيرة جدا) وهي الفقرة التي تنص على:

- تعدد مصادر السيولة يقلل من مخاطر ها في البنك.
- بقاء السيولة الفائضة في البنك تؤثر على ربحية البنك

كما يلاحظ من الجدول اعلاه أن الفقرات رقم (3،4) حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة بتقدير لفظي (كبيرة) وهي الفقرات التي تنص على :

- تحدد إدارة البنك نسبة السيولة المطلوبة من اجل تقليل محاطر السيولة.
- تستخدم إدارة البنك مؤشرات مالية لتقييم السيولة.

ثالثاً: نتائج تحليل فقرات المحور الاول (رأس المال):

وللحصول على نتائج المحو الاول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة المتوسط والدرجة الدنيا والدرجة العليا والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات الاستبانة

جدول رقم (8) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور (رأس المال):

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95%		التقدير اللفظي
						الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	
1	9	تتخذ ادارة البنك الاجراءات الاحتياطية في حالة عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم	4.1912	.67487	84%	81%	87%	كبيرجدا
2	11	تقوم ادارة البنك بإدارة راس المال بشكل يقلل من مخاطر العجز	3.7941	.72398	76%	72%	79%	كبير
3	12	تضع ادارة البنك قرارت الاستثمار وفق المتوفر من راس المال	3.7794	.80753	76%	72%	79%	كبير
4	10	تطرح ادارة البنك الاسهم العادية من اجل توفير راس المال	3.2206	.99018	64%	60%	69%	متوسط
متوسط محور رأس المال			3.7463	.51014	75%	72%	77%	كبير

يتضح من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام لفقرات الاستبانة بلغت (3.7463) مما يعني ان اتجاه عينة البحث كانت مرتفعة، كما ان الانحراف المعياري العام بلغ (0.51014) وبتقدير لفظي عام (كبيرة)

كما يلاحظ من الجدول السابق ان الفقرة رقم (1) قد حصلت على تقدير لفظي عام مرتفع جدا بتقدير (كبيرة جدا) وهي الفقرة التي تنص على:

- تتخذ ادارة البنك الاجراءات الاحتياطية في حالة عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم

كما يلاحظ من الجدول اعلاه أن الفقرات رقم (2،3) حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة بتقدير لفظي (كبيرة) وهي الفقرات التي تنص على :

- تقوم ادارة البنك بإدارة راس المال بشكل يقلل من مخاطر العجز
- تضع ادارة البنك قرارات الاستثمار وفق المتوفر من راس المال

أما الفقرة الاخيرة فقد حصلت على متوسط حسابي متوسط بتقدير لفظي (متوسط) وهي الفقرة التي تنص على :

- تطرح ادارة البنك الاسهم العادية من اجل توفير راس المال

رابعا : نتائج تحليل فقرات المحور الاول (الفائدة):

وللحصول على نتائج المحو الاول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة المتوسط والدرجة الدنيا والدرجة العليا والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات الاستبانة

جدول رقم (9) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور (الفائدة):

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95%		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	15	تجدول ادارة البنك طريقة سداد القروض لتجنب مخاطر عدم السداد	3.9559	.58422	79%	76%	82%	كبير
2	14	تضع ادارة البنك اسعار الفائدة بما يتوافق مع الاسعار في البنوك الاخرى	3.7059	.82965	74%	70%	78%	كبير
3	13	اسعار الفائدة في البنك تتناسب مع حجم التكلفة	3.6324	.78994	73%	69%	76%	كبير
متوسط محور الفائدة			3.7647	.63627	75%	72%	78%	كبير

يتضح من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام لفقرات الاستبانة بلغت (3.7647) مما يعني ان اتجاه عينة البحث كانت مرتفعة، كما ان الانحراف المعياري العام بلغ (0.63627) وبتقدير لفظي عام (كبيرة)

كما يلاحظ من الجدول السابق ان الفقرة رقم (1 ، 2 ، 3) قد حصلت على تقدير لفظي عام مرتفع بتقدير (كبيرة) وهي الفقرة التي تنص على:

- تجدول ادارة البنك طريقة سداد القروض لتجنب مخاطر عدم السداد
- تضع ادارة البنك اسعار الفائدة بما يتوافق مع الاسعار في البنوك الاخرى
- اسعار الفائدة في البنك تتناسب مع حجم التكلفة

جدول رقم (10) يبين خلاصة نتائج المحور الأول

الرتبة	المحاور الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95%		التقدير اللفظي
					الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	متوسط السيولة	4.1324	.59140	83%	80%	86%	كبير
2	متوسط الائتمان	3.9191	.57860	78%	76%	81%	كبير
3	متوسط الفائدة	3.7647	.63627	75%	72%	78%	كبير
4	متوسط رأس المال	3.7463	.51014	75%	72%	77%	كبير
متوسط المخاطر		3.8906	.36531	78%	76%	80%	كبير

يتضح من الجدول أن محور (السيولة) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (4.1324) وبانحراف معياري (.59140) وبنسبة (83%)، وجاء محور (راس المال) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.7463) وبانحراف معياري (.51014) وبنسبة (75%). وجاء متوسط (المخاطر) بشكل عام (3.8906)بانحراف معياري (.36531) وبنسبة (78%).

تحليل فقرات المحور الثاني

أولا : نتائج تحليل فقرات المحور الثاني (الفائدة):

وللحصول على نتائج المحو الاول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة المتوسط والدرجة الدنيا والدرجة العليا والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات الاستبانة

جدول رقم (10) يبين خلاصة نتائج المحور الثاني (الربحية)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95%		التقدير اللفظي
						الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	
1	1	يستخدم البنك آليات وعمليات فاعلة لزيادة التدفق النقدي المستقبلي بشكل يلبي متطلبات المالية.	3.8235	.64510	76%	73%	80%	كبير
2	4	يتناسب حجم أرباح البنك مع حجم ونوعية الخدمات المقدمة.	3.8235	.86285	76%	72%	81%	كبير
3	5	يستخدم البنك موارد المتاحة بالشكل الأمثل مستوى كافة أنشطته المختلفة.	3.7353	.87447	75%	70%	79%	كبير
4	2	يحقق البنك زيادة في معدل العائد على الاستثمار سنوياً.	3.4559	.92129	69%	65%	74%	كبير
5	6	يخصص البنك مبالغ كافية من أجمالي ارباحه لمواجهة المنافسين.	3.3676	.92888	67%	63%	72%	كبير
6	3	تتناسب نسب الأرباح الموزعة على المساهمين مع توقعاتهم.	3.2794	1.06288	66%	60%	71%	متوسط
		متوسط محور الربحية	3.5809	.64997	72%	68%	75%	كبير

يتضح من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام لفقرات الاستبانة بلغت (3.5809)

مما يعني ان اتجاه عينة البحث كانت مرتفعة، كما ان الانحراف المعياري العام بلغ

(0.64997) وبتقدير لفظي عام (كبيرة)

كما يلاحظ من الجدول السابق ان الفقرة رقم (1، 2 ، 3 ، 4 ، 5) قد حصلت على

تقدير لفظي عام مرتفع بتقدير (كبيرة) وهي الفقرة التي تنص على:

- يستخدم البنك آليات وعمليات فاعلة لزيادة التدفق النقدي المستقبلي بشكل يلبي متطلبات المالية.
- يتناسب حجم أرباح البنك مع حجم ونوعية الخدمات المقدمة.
- يستخدم البنك موارده المتاحة بالشكل الأمثل مستوى كافة أنشطته المختلفة.
- يحقق البنك زيادة في معدل العائد على الاستثمار سنوياً.
- يخصص البنك مبالغ كافية من أجمالي ارباحه لمواجهة المنافسين.

كما يلاحظ من الجدول اعلاه أن الفقرة رقم(6) حصلت على متوسطات حسابية متوسط بتقدير لفظي (متوسط) وهي الفقرة التي تنص على :

- تتناسب نسب الأرباح الموزعة على المساهمين مع توقعاتهم.

اختبار فرضيات الدراسة

1. **اختبار فرضية البحث الرئيسية الأولى:** "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطر المالية على الربحية

جدول رقم (11)يبين نتائج خلاصة نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المخاطر المالية على الربحية

الفرضية	الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية DF		مستوى دلالة F	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
تأثير المخاطر المالية على الربحية	0.350	0.122	9.209	1	بين المجاميع	**0.003	0.350	3.035	**0.003
				66	البواقي				
				67	المجموع				

يتضح من الجدول أن هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين (المخاطر المالية) و(الربحية)، فقد بلغ معامل الارتباط (0.350) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.122) من التباين/ التغيرات في الربحية. مما يشير إلى أن (0.122) من الربحية ناتج عن المخاطر المالية

كما بلغت قيمة معامل الانحدار β أو درجة التأثير (0.350)، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد أية متغيرات أخرى لم يتم أخذها في الاعتبار في هذه الدراسة؛ ستكون الزيادة بدرجة واحدة في المخاطر المالية قد يؤدي إلى ربحية بمقد ر (0.350). ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (9.209) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين المخاطر المالية والربحية "

1. **اختبار الفرضية الفرعية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الائتمان والربحية**

جدول رقم (12) يبين نتائج خلاصة نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المخاطر المالية على الربحية

الفرضية	الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية DF		مستوى دلالة F	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
يوجد أثر ذو دلالة الائتمان في الربحية	.026	.001	.044	بين المجاميع	1	0.834	.026	.211	0.834
				البواقي	66				
				المجموع	67				

يتضح من الجدول لا يوجد اثر للائتمان في الربحية فقد بلغ معامل الارتباط (0.026) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.001) من التباين/ التغيرات في الربحية. مما يشير إلى أن (0.001) لا توجد أثر ذو دلالة احصائية بين الائتمان والربحية.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نصت الفرضية الفرعية الثانية على أنه " يوجد أثر ذو دلالة احصائية **بين السيولة والربحية**

جدول رقم (13) يبين نتائج خلاصة نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المخاطر المالية على الربحية

الفرضية	الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية DF		مستوى دلالة F	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
يوجد أثر ذو دلالة احصائية للسيولة في الربحية	0.143	0.021	1.382	بين المجاميع	1	0.244	0.143	1.176	0.244
				البواقي	66				
				المجموع	67				

يتضح من الجدول بأنه لا يوجد اثر للسيولة في الربحية فقد بلغ معامل الارتباط (0.143) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.021) من التباين/ التغيرات في الربحية. مما يشير إلى أن (0.021) لا يوجد اثر للسيولة في الربحية.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

نصت الفرضية على أنه " يوجد أثر ذو دلالة احصائية **بين راس المال والربحية**

جدول رقم (14) يبين نتائج خلاصة نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المخاطر المالية على الربحية

الفرضية	الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية DF		مستوى دلالة F	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
يوجد أثر ذو دلالة لراس المال في الربحية	0.451	0.203	16.856	1	بين المجاميع	000.0	0.451	4.106	000.0
				66	البواقي				
				67	المجموع				

يوجد أثر ذو دلالة احصائية **بين راس المال والربحية** فقد بلغ معامل الارتباط (0.451) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.203) من التباين/ التغيرات في الربحية. مما يشير إلى أن (0.203 يوجد أثر ذو دلالة احصائية **بين راس المال والربحية**

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

نصت الفرضية على أنه " يوجد أثر ذو دلالة احصائية **بين الفائدة والربحية**

جدول رقم (14) يبين نتائج خلاصة نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المخاطر المالية على الربحية

الفرضية	الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية DF		مستوى دلالة F	معامل الانحدار	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
يوجد أثر ذو	0.285	0.081	5.848	1	بين	0.018	0.285	2.418	0.018

دلالة للفائدة في الربحية				المجاميع				
				البواقي	66			
				المجموع	67			

يوجد أثر ذو دلالة احصائية **بين الفائدة والربحية** فقد بلغ معامل الارتباط (0.285) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.081) من التباين/ التغيرات في الربحية. مما يشير إلى أن (0.081) يوجد أثر ذو دلالة احصائية **بين الفائدة والربحية**

الاستنتاجات :

توصل الباحثين إلى العديد من الاستنتاجات يمكن صياغتها على النحو التالي :

- تتخذ إدارة البنك الضمانات والشروط عند منح القروض لتخفيض تكاليف مخاطر الائتمان
- هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين (المخاطر المالية) و(الربحية)، فقد بلغ معامل الارتباط (0.350) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.122) من التباين/ التغيرات في الربحية. مما يشير إلى أن (0.122) من الربحية ناتج عن المخاطر المالية تستخدم ادارة البنك في استراتيجيتها الهندسة المالية لابتكار حلول لمخاطر الائتمان
- بأنه لا يوجد اثر للسيولة في الربحية فقد بلغ معامل الارتباط (0.143) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.021) من التباين/ التغيرات في الربحية. مما يشير إلى أن (0.021) لا يوجد اثر للسيولة في الربحية.
- تعدد مصادر السيولة يقلل من مخاطر ها في البنك.
- بقاء السيولة الفائضة في البنك تؤثر على ربحية البنك
- تتخذ ادارة البنك الاجراءات الاحتياطية في حالة عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم
- تضع ادارة البنك قرارات الاستثمار وفق المتوفر من راس المال

- تطرح ادارة البنك الاسهم العادية من اجل توفير راس المال
- تجدول ادارة البنك طريقة سداد القروض لتجنب مخاطر عدم السداد
- تضع ادارة البنك اسعار الفائدة بما يتوافق مع الاسعار في البنوك الاخرى
- يستخدم البنك آليات وعمليات فاعلة لزيادة التدفق النقدي المستقبلي بشكل يلبي متطلبات المالية.
- يتناسب حجم أرباح البنك مع حجم ونوعية الخدمات المقدمة.
- يستخدم البنك موارد المتاحة بالشكل الأمثل مستوى كافة أنشطته المختلفة.

التوصيات :

من خلال ما سبق وضع الباحثين العديد من التوصيات على النحو التالي :

3- يوصي الباحثين البنوك التجارية اليمنية التقليل من مخاطر رأس المال من خلال زيادة رأس مال البنوك، واحتجاز الارباح لتدعيم راس المال الاساسي لزيادة معيار كفاية رأس المال لما لها من أهمية في امتصاص الخسائر الناتجة من المخاطر المنتظمة والمدروسة، وبذلك تساعد البنك على زيادة الاستثمار في الاصول الخطرة .

4- ضرورة التركيز على مخاطر الائتمان والتقليل منه، من خلال وضع معايير ائتمان سليمة والتقييم والتسجيل الصائب للقروض ووضع أسلوب ملائم لمنهجية تصنيف القروض، مما يشجعها على التوسع في منح الأئتمان المدروس والتأكد من قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم للحيلولة دون تعثرهم وخسارة البنك لجزء من تسهيلاته كديون متعثرة، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها تاركة بذلك اثر سلبي على ربحية البنوك .

5- حث البنوك التجارية اليمنية التقليل من مخاطر سعر الفائدة من خلال وضع أنظمة قياس مخاطر سعر الفائدة وتقييم أثر التغير في سعر الفائدة.

6- على البنوك التجارية اليمنية التقليل من مخاطر السيولة من خلال الموازنة بين تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات.

7- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الخاصة بالمخاطر المصرفية بشكل عام والتركيز بصفة خاصة بالمخاطر الرئيسية (مخاطر رئس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية)، وعلى البنوك ضرورة توفير المعلومات اللازمة والتفصيلية وخاصة فيما يخص مخاطر رئس المال والمخاطر التشغيلية لكي يتسنى للباحث الاستعانة بها بيسر .

المراجع :

1- أحمد شامية، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 1993م .

2- أحمد خصاونة، المصارف الاسلامية مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – استراتيجية مواجهتها، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، اربد- الاردن، 2008م .

3- الدسوقي ابو زيد، إدارة البنوك1 ، مطبوعة كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994م .

4- بسام الحجاز، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت – لبنان، 2006م .

5- جاد المنياوي، إدارة البنوك التجارية، (مدخل تطبيقي)، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر ، 2000م .

6- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك(الاسس والمبادئ) دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، اربد ، 2002م .

7- حنان وخليل ، اثر السيولة ومخاطرها، على ربحية المصارف، دراسة العلمية، العدد22، 2015م .

8- مجد عمران ، اثر المخاطر المصرفية في درجة الامان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية (نموذج مقترح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد1، 2015م .

9- عبدالرزاق قاسم شحادة، مساهمة قواعد بازل في إدارة المخاطر المنظمات المصرفية، دراسة حالة مصرف عودة سورية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية الجزائر، العدد 11 ، 2015م .

10- زيد أحمد العزكي ، أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية، رسالة ماجستير جامعة آل البيت ، كلية إدارة المال والأعمال، 2010م .

11- حامد عمران، الاتجاهات الحديثة في إدارة الازمات المخاطر المصرفية، أعمال ملتقيات وندوات المصارف الاسلامية، الواقع والتحديات، مجلة المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2011م .

12- سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، مصر ، الاسكندرية، 2005م .

13- ميرفت علي ابو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف للمعايير الدولية وفق بازل 2، رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين ، كلية الدراسة العليا.

14- جوتالي، موسى أحمد، إدارة المخاطر الاستثمارية وسبل مواجهتها في البنوك الاسلامية اليمنية، رسالة ماجستير الاكاديمية اليمنية للدراسات العليا، قسم الادارة والمالية .

15- رمضان ابو خريص، تاثير مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية اليمنية، مجلة الاقتصاد والتجارة اليمنية العدد 7، 2015م .

16- بلسم حسين، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل2 دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الاوسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2015م .

الملاحق